مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center For Studies And Planning

قراءة في كتاب
توقعات وتطلعات: إطار جديد للتعليم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

قسم الابحاث

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة ،وغير ربحّية، تأسس سنة ٢٠١٥م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ويسعى المركز للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الإصلاحات الإقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

ويسعى أيضاً للمساهمة في بناء الانسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الإلتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org

قراءة في كتاب

توقعات وتطلعات: إطار جديد للتعليم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

قسم الابحاث

إن كتاب «توقعات وتطلعات: إطار جديد للتعليم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، الصادر عن مجموعة البنك الدولي، الذي يعرض رؤية شاملة لانظمة التعليم في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، ويحدد العقباتِ والقيودَ التي تعيق تحقيق إمكاناتِ التعليم في المنطقة ويوفر التوجيه والحلول لإطلاق هذه الإمكانات.

إنَّ دول المنطقة المشار اليها انفاً لديها القدرة على الارتقاء إلى آفاق جديدة. وحتى يتحقق ذلك، يجب عليها بذلُ جهود متضافرة لتبنّي طرق التعلم الحديثة وتعزيزها، والابتعاد عن الأساليب التقليدية والسعي نحو تحقيق أهدافٍ طَموحة. ومع ذلك، يجب عليهم الضغط من أجل اكتساب المهارات اللازمة لخلق اقتصاد المستقبل، كما يحتاج الأمر أيضاً إلى اتفاق جديد بين جميع الأطراف من أجل تحسين التعليم والالتزام بدعمه.

ولا ريب في أنَّ الدفع من أجل التعلم يتطلب الاستثمار في السنوات المبكرة للأطفال بدءاً من الصفوف الأولى. فإن الأدلة العلمية تُشير إلى أنَّ الاستثمار العام في التعليم، وخاصة في المراحل الأولى من حياة الطفل عندما يكون الدماغ لا يزال في مراحل النمو الأولى، يحقق أفضل عائدٍ للاستثمار.

ومن الأهمية بمكان أنْ تصل النظم التعليمية إلى جميع الأطفال بغض النظر عن الجنس أو العرق أو القدرة أو الخلفية، ليس فقط من خلال مجرد الحصول على التعليم المدرسي، بل أيضاً من خلال التعليم الجيد. ومن الضروري أيضاً أنْ تقوم النُظم التعليمية بتوظيف وتدريب وإشراك كلٍّ من الرجال والنساء حتى تتوفر لديهم أفضل الإمكانات ليصبحوا معلمين وتربويين وإداريين أكفاء. فالمعلمون المتحمسون والإداريون في المدارس هم أساس النظم التعليمية الناجحة، وينبغي أيضاً أنْ تُتاح لهم الفرصة لمواصلة التطوير المهني.

في السنوات الأخيرة، أصبحت الحكومات في المنطقة أكثرَ وعياً بأهمية تنمية الطفولة المبكرة

، وعلى سبيل المثال، أخذت الإمارات العربية المتحدة على عاتقها دعمَ تنمية الطفولة المبكرة بهدف تحقيق الالتحاق الشامل برياض الأطفال بحلول عام ٢٠٢١.

ومع ذلك، فقد فشل كلُّ هذا في أنْ يُترجَم إلى مستوياتٍ أعلى من رأس المال البشري والثروة، وبالتالي لم تتحقق تطلعات سكان المنطقة البالغ عددهم ٤٣٥ مليون نسمة.فعلى الرغم من تطبيق سلسلة الإصلاحات، إلّا أنَّ منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما تزال تعاني من تدنٍّ في مستويات التعليم والمهارات.

فالسؤال هنا: ما الذي يمكن أنْ تفعلَه دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للخروج من هذا المأزق واستعادة تفوُّقها في مجالات التعليم والابتكار؟

يحدد الكتاب أربعَ مجموعاتٍ رئيسة من التوترات التي تعوق الإمكانات التعليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي:

١.الشهادات والمهارات: عادة ما تكون الشهادات الأكاديمية على شكل الدرجة العلمية أو شهادة دراسية مرتبطة باكتساب مجموعة محددة من المهارات والمعرفة، وتعتبر في سوق العمل مؤشراً على الإنتاجية على أساس فرضيّة ربط عدد سنوات التعليم بمستويات أعلى في معدّل الإنتاج.

٢ . الانضباط والاستعلام: فالانضباط يضمن الالتزامَ بالمعايير في المجتمعات التي تتميز بالتقاليد الاجتماعية القوية. ترتبط مفاهيم الانضباط والاستعلام ارتباطاً وثيقاً بأساليب التدريس والمناهج الدراسية، والتفاعلات اليومية داخل المدارس والفصول الدراسية بين مديري المدارس والمعلمين والطلاب.

٣. السيطرة والاستقلالية: يتجسد التوتر بين السيطرة والاستقلالية في النقاش حول اللامركزية في توفير الخدمات التعليمية وتوازن القوى بين الحكومة المركزية والمكاتب الإقليمية والمدارس.

٤. التقليد والحداثة: إنَّ التحدي الأكبر الذي يواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا طبقاً لآراء بعض العلماء، هو مواءمة الاحتياجات التنموية للعالَم الحديث مع تقاليد المجتمع الديني. وقد أدى ذلك إلى توترات بين الحداثة أو قوى التغيير من جهة والتقليد من جهة أخرى.

وهذه التحديات متجذرة بعمق في تاريخ المنطقة وثقافتها واقتصادها السياسي وتنعكس

للأسف في المدارس والفصول الدراسية. فمن أجل تحقيق إمكانات التعليم، يجب على بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مواجهةُ هذه التحديات الأربعة وإنشاءُ نظام تعليمي يُهيَّأُ من خلاله كلُّ طالب لمستقبل منتج وناجح. وما لم يتم معالجة الأمر، ستستمر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في العمل بأقل من إمكاناتها الحقيقية.

إطار للتحسين

ويقدم هذا التقرير إطاراً جديداً لاستراتيجية ثلاثية الجوانب يمكن أنْ تساعد على معالجة هذه التوترات وتطلق العنان

لإمكانات التعليم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهي:

• دفعة جماعية نحو التعلم تبدأ مبكراً في الحياة لجميع الأطفال، بغض النظر عن خلفياتهم، يشارك فيها معلمون مؤهلون ومتحمسون،يستغلون التكنولوجيا ويستخدمون الأساليب الحديثة ويراقبون التعليم.

• جذب أقوى للمهارات من قبل جميع أصحاب المصلحة في سوق العمل والمجتمع، والذي يتضمن إصلاحاتٍ متماسكةً ومتعددةَ الأنظمة داخل النظام التعليمي وخارجه.

• ميثاق أو اتفاق جديد للتعليم على المستوى الوطني، يتضمن رؤيةً موحدةً ومسؤوليةً ومحاسبةً مشتركة. فالتعليم هو عمل الجميع، وليس فقط مسؤولية نظام التعليم.

إطار الدفع والجذب والميثاق

يوفر إطار الدفع والجذب والميثاق فرصة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للمضي قدماً واستعادة تراثها كمنطقة مثقفة وبالتالي تلبية توقعات وتطلعات شعبها.

يجب أنْ يأتي الدافع لتعزيز المهارات من القطاع الخاص. إذا عملت المؤسسات التعليمية ومؤسسات القطاع الخاص جنباً إلى جنب، ستتكوّن لدى الطلاب فكرة واضحة عن المهارات المطلوبة في سوق العمل،بعدها يمكن للطلاب الضغط على نظام التعليم لتبني اتجاهات جديدة بعيدة عن الأساليب التقليدية التي تعمل على إعداد الشباب ببساطة للتأهل للوظائف الحكومية، وبدلاً من ذلك تساعدهم في التركيز على إكسابهم المهارات التي تتناسب مع احتياجات الاقتصاد

الحديث وسوق العمل. كما يجب على الحكومات أنْ تؤديَ دورها من خلال تهيئة الظروف المواتية لازدهار القطاع الخاص وتوفير الفرص اللازمة لذلك.

ويتطلب تعزيز جذب المهارات أيضاً تحديثَ المناهج الدراسية من أجل التركيز على توفير المهارات الاقتصادية والاجتماعية التي يحتاجها الطلاب في حياتهم اليومية. وينبغي للمناهج الدراسية أن توفر رابطاً بين الجهات الفاعلة المتعددة في المجتمع وسوق العمل والنظام التعليمي، بحيث تكون المهارات التي يتم تدريسها هي الأكثر احتياجاً في سوق العمل. وكل هذا يتطلب قيادة قوية لمواءمة مصالح مختلف الفئات في إطار رؤية مشتركة للتعليم وتقاسم المسؤولية والمساءلة.

يشار إلى ان البنك الدولي يحدد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على أنها تشمل البلدان والاقتصادات التالية: الجزائر والبحرين وجيبوتي وجمهورية مصر العربية والجمهورية الإسلامية في إيران والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا و مالطا والمغرب وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية وتونس والإمارات العربية المتحدة والضفة الغربية وقطاع غزة والجمهورية اليمنية. يستثني هذا التقرير مالطا من التحليل لأن لديها القليلَ من القواسم المشتركة مع بقية المنطقة.

هوية الكتاب

العنوان: توقعات وتطلعات: إطار جديد للتعليم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

جهة النشر: مجموعة البنك الدولي

تاريخ النشر: ٢٠٢٠

عدد الصفحات: ٧٥ صفحة

رابط الكتاب:

https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/30618/211234ovAR.pdf?sequence=22&isAllowed=y